الاسكندرية » في انَّ مريم العذراء والدة الاله تجدها في الاصل اليوناني في مين (ج ٧٦ ص ٢٤٩ — ٢٥٤) . ثم حادي عشر (٤٦٧ — ٤٨١) « نصوص مختلفة للآباء كاثناسيوس وغريغوريوس اللاهوتي وغريغوريوس نيسس ويوحنا فم الذهب في تفنيد الابوليناريين والقائلين بالطبيعة الواحدة والمشيئة الواحدة والفعل الواحد . ثم ثاني عشر (٤٨١—٤٩٦) « رد على اليعاقبة اصحاب الطبيعة والمشيئة رد سعيد ابن بطريق المطيب المعروف بابن القرّاش الذي كان بطريركاً على الاسكندرية صاحب كتاب التاريخ » . ثم ثالث عشر (٤٠٦—٥٠١) شرح موجز في الامانة من قول الآباء القديسين . ثم رابع عشر (٥٠٢—٥٩٩) ثم حدود شتّى وردود مختلفة على النساطرة واليعاقبة نقلاً عن الآباء . ثم خامس عشر (٥٦٠—٥٦٦) « قول موجز لكيرلس بطريرك الاسكندرية في انَّ البتول القديسة مرتمريم والدة الاله (راجع مين ج ٧٦ ص ٢٥٤ — ٢٩٢) . ثم خامس عشر (٥٦٧—٦٠٠) مقالة يوحنا الطبيب المعروف بابن سعدون في القربان المقدّس والخمير وفي آخره (٦٠١—٦٢٢) فوائد وابيات شعرية وامثال شتّى كُتبت بخطّ حديث لا طائل تحتها (ستأتي البقية)

مقالة في المنطق

لاسعد ابي الفرج هبة الله بن العسال

عني بنشرها وتعليق حواشيها حضرة الاب خليل اده اليسوعي (تتمّة)

التناقض

التناقض اختلاف قضيتين في السلب والايجاب بحيث يُقتضى لذاتهِ ان يكون احدهما صادقاً والآخر كاذباً امَّا بينهِ (١ كما في الواجب والممتنع والممكن الماضي

١) كذا في الاصل والصواب « ان تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة امَّا بينها . . . او بغير بيّنة » . الضمير عائد على احدى القضيتين وهكذا ورد التعريف في « تحصيل حسنيار » ومعناه انهُ ليس من شروط التناقض تعيُّن الصدق او الكذب في احدى المتقابلتين بل يكفي ان يستنتج صدق احداهما او كذبها من كذب الاخرى او صدقها . مثال ذلك الممكن المستقبل كما في قولك : بطرس غداً يكتب او بطرس غداً لا يكتب . فالصدق لا يتعيَّن لا في القضية الاولى ولا في الثانية ولكن ان افترضنا الاولى او الثانية صادقة فالاخرى كاذبة لامحالة وهذا يكفي ليقال عنهما انهما متناقضتان

والممكن الحاضر او بغير عينه كما في الممكن المستقبل اذ لو تعيّن احد الطرفين للوقوع لخرج عن الامكان وبطل الاختيار. وهذا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى السبب فالتعيّن ليس الّا واجباً

(شرح) (١ الهاء في ذاته عائدة على الاختلاف وقوله لذاته احترازاً من العوارض الكليتين (٢ وصدق الجزئيتين. والهاء في « عينه » عائدة ايضاً على الاختلاف

شروط التناقض وهي ثمانية

ثمّ القضيّة ان كانت مخصوصة كفى في التناقض وحدة الموضوع ويندرج فيها وحدة الشرط والجزء والكل ووحدة المحمول ويندرج فيها وحدة المكان والاضافة (٣ والقوّة والفعل ووحدة الزمان. ثمرة هذا الاصل ان يعلم انّ كل قولٍ خالف قولًا آخر او غايره او كانا متفاوتين او متقابلين او كان احدهما اولى من الآخر او كان الواحد حقًّا والآخر باطلًا ولم يتميّز بينهما شروط التناقض لم يكونا متناقضين. مثال وحدة الموضوع: زيدٌ كاتبٌ زيدٌ ليس بكاتبٍ. فالموضوع فيهما واحد وهو زيدٌ ويندرج فيها وحدة الشرط والجزء والكل (الهاء في « فيها » عائدة على وحدة الموضوع) ووحدة المحمول بالقوّة ايضاً فيهما واحد

وان كانت محصورة وجب الاختلاف ايضاً في الكم (٤ لانّ الكليّتين قد تكذبان كقولنا: كل موجود ممكن (٥ ولا شيءٌ من الموجود بممكن. والجزئيتان قد تصدقان كقولنا: بعض الموجود ممكن وبعض الموجود ليس بممكن. وان اختلفا في الكم اقتسما الصدق والكذب كقولنا: كل موجود ممكن بعض الموجود ليس بممكن. ولمّا امتنع

---

١) لا نرى ان « الشرح » وان كان في المتن من كلام ابن العسال (راجع الحاشية السابقة)

٢) كذب الكليتين كقولنا: كل موجود ممكن ولا شيءٌ من الموجود بممكن. وصدق الجزئيتين كقولنا: بعض الموجود ممكن وبعض الموجود ليس بممكن. (كذا في الهامش بخط مختلف عن خط المتن)

٣) « الاضافة كما تقول: العشرة اكثر اي بالقياس الى التسعة. واقل اي بالقياس الى احد عشر » جستيار »

٤) اعني في الكليّة والجزئيّة

٥) المقصود من الامكان هنا الامكان الخاصّ فمتى قولهِ « ممكن » هو انهُ غير واجب الوجود ولا ممتنع وقد اطلقنا عليهِ لفظة « اللاضروري »

تحقق التناقض الا مع وحدة الزمان وكان في تحقيقها عسر افردنا كل واحدة من القضايا بالذكر

اما المطلقة العامة (١ فلا يناقضها شيء من نوعها لانها محتملة اللادوام فبتقدير ان تكون المادة ذلك (٢ لم تحقق المنافاة بين السلب والايجاب لاحتمال ان يكون زمان احدهما غير زمان الآخر بل لا بد من اعتبار قيد الدوام في بعضها لان السلب الدائم ينافي الايجاب دام او لم يدم . ثم الدوام قد يكون ضروريًا وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احد هذين القيدين في نقيض هذه المطلقة لصحة اجتماع المطلقة مع كل واحد من القيدين على الكذب عند ما يكون الصادق القسم الاخر . فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام في نقيض هذه المطلقة وكما ان المطلقة العامة لا يناقضها شيء من انواعها فكذا غيرها من القضايا لا يناقضها شيء من انواعها لصحة اجتماعها على الكذب عند ما يكون الصادق ما يخالفها في الجهة بل الذي يناقضها هو الذي يخالفها في الحكم والكيف والجهة جميعاً

ثم اعلم ان القضايا تنقسم الى ما يكون ذا جزء واحد وهو الذي يتعرض فيه الى السلب ولا الى الطرفين جميعاً كالممكنة العامة والمطلقة العامة والدائمة والعرفية العامة والضرورية المطلقة والمشروطة العامة (٣ والى ما يكون ذا جزءين وهو الذي يتعرض فيه للطرفين جميعاً كالممكنة الخاصة المتعرض فيها لارتفاع الضرورة عن الجانبين جميعاً . او طرف السلب كالخاصتين والوقتيتين والوجوديتين . فنقيضُ القسم الاول ذو جزء واحد وهو المخالف لهُ في الحكم والكيف والجهة جميعاً . ونقيضُ القسم الثاني ذو جزءين وهو الموافق في الكيف والمخالف لهُ في الجهة او المخالف لهُ في الحكم والكيف والجهة جميعاً . ونقيض الممكنة العامة الضروري المخالف لها في الحكم والكيف والجهة كقولنا : بالضرورة بعض النار ليس بحارة . ونقيض الممكنة الخاصة (٤ انها ليست كذلك بل الصادق اما الضروري الموافق او المخالف كقولنا : بالضرورة بعض الذهب ليس بذائب . او :

---

١) مثلاً : كل جسم مؤلف بالاطلاق العام (المشرق ٨١٧,٨١٨) . واما قولهُ « انما تحتمل اللادوام » فكمثل : « لا شيء من المسكر بمنب » بتقدير : « لا دائمًا بل ما دام مسكرًا » (٨١٨)

٢) اي اللادوام في الفعل . واما تعريف المادة فتقدم ذكره ص٨١٧ في الحاشية

٣) (المشرق ص ٨١٧ وما يليها) ٤) في الاصل : العامة وهو تصحيف

بالضرورة بعضهُ ذائبٌ ونقيض الدائمة (١ الخالفة لها كقولنا: بعض الفرس ليس بصهّال دائماً. ونقيض المطلقة العامة المخالفة لها كقولنا: بعض الجسم ليس بمؤلف بالاطلاق العام. ونقيض العرفيّة العامة المخالف لها في بعض اوقات الوصف كقولنا: بعض الحيوان ليس بمحسّاس حين هو حيوان بالاطلاق العام. ونقيض العرفية الخاصة انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها في بعض اوقات الوصف او الموافق الدائم كقولنا: بعض المسكر عنب حين هو مسكر بالاطلاق العام وبعضهُ ليس بعنب دائماً. ونقيض الوجودية اللادائمة انها ليست كذلك بل الصادق. اما الموافق الدائم او المخالف كقولنا: لا شيءٌ من الانسان بضاحكٍ بالفعل دائماً. ونقيض الضروريّة المطلقة المكنة العامة المخالفة لها في الكم والكيف كقولنا: بعض الجسم ليس بممكن بالامكان العام. ونقيض المشروطة العامة المخالف لها في بعض اوقات الوصف كقولنا: بعض الكاتب ليس بمتحرك حين هو كاتب بالامكان العام. ونقيض المشروطة الخاصّة انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف الرافع للضرورة عن ذلك الوقت المعيّن او الموافق الدائم كقولنا: بعض القمر ليس بمنخسف وقت حيلولة الارض بينهُ وبين الشمس بالامكان العام. او: بعضهُ منخسف دائماً. ونقيض المنتشرة انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف الرافع للضرورة عن جميع الاوقات او الموافق الدائم كقولنا: لا ضرورة في تنفس الانسان في شيءٍ من الاوقات اصلاً والبتّة. او: بعض الانسان متنفسٌ دائماً. ونقيض الوجوديّة اللاضروريّة انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف الدائم او الضروري الموافق كقولنا: بعض الكاتب ليس بمتحرّك دائماً وبعضهُ متحرّك بالضرورة. والله اعلم

فصل في القياس

اذا استدللنا بشيءٍ على شيءٍ فاما ان يكون احدهما داخلاً في الثاني او لم يكن. فان كان الاول كان احدهما اعم من الاخص او ان يستدلّ بالعام على الخاص وهو القياس كالاستدلال بثبوت الجسم للحيوان الذي هو اعم من الانسان على ثبوته للانسان او بالخاص على العام وهو الاستقراء كالاستدلال بثبوت حركة الفكّ الاسفل عند مضغ الفرس والثور على ثبوته للحيوان. وان لم يكن احدهما داخلاً في الثاني وجب دخولهما تحت كلّيّ وهو التمثيل (argument *a pari*) فكأنهُ مركب من القياس والاستقراء

١) في الاصل المطلقة العامة وهو غلط

لانهُ يستدلُّ بثبوت الحكم في محل الوفاق على الارتباط بالوصف المشترك فيهِ وهو نسبة الاستقراء تحقق على ثبوتهِ في الجزئي الاخر وهو نسبة القياس (١

القياس قول مؤلفٌ من اقوال مؤلفة اذا سُلِّمت لزم عنهُ لذاتهِ قولٌ آخر فقولنا: « من اقوال » احترازاً من المقدَّمة الواحدة لانها بالعكس ستتبع العكس وعكس النقيض وكذب النقيض مع انها ليست بقياس. وقولنا « متى سُلِّمت » لا نريد بهِ كونها مسلَّمة في نفسها بحيث لو سلمت لزم المطلوب. ونعني باللزوم اللزوم الذهني نعني بهِ انهُ شعور الذهن بالمقدمتين على الترتيب الخاص مما يستلزم الحكم بالنتيجة. ثم القياس ينقسم بحسب صورتهِ الى ما تكون النتيجة او نقيضها مذكوراً فيهِ بالفعل وهو الاستثنائي كقولنا: ان كان هذا انساناً فهو حيوان فان قلت « لكنهُ انسان » انتج « انهُ حيوان » فهذه النتيجة تصريحها مذكور في المقدَّمة الشرطيَّة وان قلت « لكنهُ ليس بحيوان » انتج فهو « ليس بانسان » فهذه النتيجة غير مذكورة في تلك الشرطيَّة بل المذكور نقيضها. والى ما لا يكون كذلك وهو الاقتراني كقولنا: كل جسم مؤلفٌ وكل مؤلفٍ محدثٌ أُنتج « كلُّ جسم محدث » فلا تكون النتيجة ولا نقيضها مذكورة في القياس. ثم هو ينقسم بحسب ما تركَّب عنهُ من الحمليَّات او المتصلات او المنفصلات او الحملي والمتصل او الحملي والمنفصل او المتصل والمنفصل وبحسب التركيب الى اشكال اربعة لانَّ كل قضيَّة لها طرفان فاذا كانت النسبة بينهما مجهولة طلبنا ثالثاً تكون نسبتهُ اليهما بحسب متى عرفناهما عرفنا النسبة المجهولة. وذلك الثالث لا بدَّ ان يكون لهُ الى كل الطرفين نسبة معلومة وبسبب ذلك تحصل المقدَّمتان وهذا الثالث يسمى الاوسط لتوسطهِ بين طرفي النتيجة. والقياس لا بدَّ فيهِ من مقدَّمتين وحدود ثلثة ولتضرب الثلاث من الحمليات كل ا ب. وكل ب ج. فكل ا ج. فحدَّان منهما موضوع المطلوب ومحمولهُ. والموضوع يسمى بالاصغر. والمحمول بالاكبر. والمقدَّمة التي فيها الاصغر صغرى. والتي فيها الاكبر كبرى. ومجموع الاصغر والاكبر نتيجة. ثم الاوسط ان كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول لانَّ الترتيب الطبيعي فيهِ فقط لانَّ الذهن ينتقل من الموضوع الى الاوسط ومنهُ الى المحمول. فان عكست كبراه فقط صار الاوسط محمولاً في المقدَّمتين معاً وهو الشكل الثاني. وكذلك فانَّ الشكل الثاني يرتدُّ الى الاول

١) كذا الاصل. امَّا التمثيل فعرفهُ بعضهم « الحكم على غائب بما هو موجود في مثال الشاهد »

بعكس الكبرى. وان عكست صغراه فقط صار الاوسط موضوعاً في المقدّمتين معاً وهو الشكل الثالث يرتدّ الى الاول بعكس صغراه. وان عكست كلتا مقدّمتيه معاً صار الاوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى وهو الشكل الرابع وهو في غاية البعد لتغيّر كلتا مقدّمتيه عن النظم الطبيعي ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين. واشتركت الاشكال الاربعة في انهُ لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية الّا في الوجوديّات والممكنات الخاصّة (وينقسم القياس) بحسب مادتهِ الى ما تركب من اليقينيّات وهو البرهان. والى ما تركب من المسلّمات العامة وهو الجدليّ. والى ما تركب من المظنونات وهو الخطابيّة والى ما تركب من المشبهات بالحق او المسلّم او المظنون وهو المغالطة. والى ما تركب من المخيلات وهو الشعر

الكلام في الدليل

من كتاب المعالم: الدليل امّا ان يكون مركباً من مقدّمات كلها عقليّةٌ وهذا موجود. او كلها نقليّة وهذا محال لانّ احدى مقدّمات ذلك الدليل هي كون النقل حجّة ولا يمكن اثبات النقل بالعقل ويكون بعضها عقليّاً وذلك موجود ثمّ الضابط ان كان مقدّمة لا يمكن اثبات النقل الّا بعد ثبوتها فانهُ لا يمكن اثباتها بالنقل وكلما كان اخباراً عن وقوع ما جاز وقوعهُ وجاز عدمهُ فانهُ لا يمكن معرفتهُ الّا بالحسّ او بالنقل وما سوى هذين القسمين فانهُ يمكن اثباتهُ بالدلالة العقليّة والنقليّة. وقيل الدلائل النقليّة لا تفيد اليقين لانها مبنيّة على النقل للّغات والنقل للنحو والتصريف وعدم الاشتراك وعدم المجاز وعدم النقل وعدم النسخ وعدم التقديم والتأخير وعدم التخصيص وعلى عدم المعارض العقليّ وعدم هذه الاشياء مظنون لا معلوم والموقوف على المظنون مظنون واذا ثبت هذا ظهر انّ الدلائل النقلية ظنية والعقلية قطعية والظنّ لا يعارض القطع واقول على الجملة يجب التمسّك بالنقل الصحيح ويتأوّل ما بانهُ تأويلاً يطابقهُ

الكلام في النظر

النظر يفيد العلم لانّ من حصر في عقلهِ ان هذا العالم متغيّر وحصر ايضاً ان كل متغير ممكن فمجموع ان هذين العلمين يفيد العلم بانّ العالم ممكن ولا معنى لقولنا النظر يفيد العلم الا هذا وحاصل الكلام في النظر هو ان يحصل في الذهن علمان هما موجبان علم آخر فالتوصل بذلك الموجب الى ذلك الموجب المطلوب هو النظر وذلك الموجب هو

الدليل فنقول ذلك الدليل اما ان يكون هو العلّة كالاستدلال بمماسّة النار على الاحتراق او المعلول المتساوي كالاستدلال بحصول الاحتراق على مماسّة النار والاستدلال باحد المعلولين على الآخر كالاستدلال بحصول الاحتراق على الاحتراق فانهما معلولا علّة واحدة في الاجسام السفليّة وهي طبيعة النار (تمت)

مطبوعات شرقيّة جديدة

L'Afrique chrétienne par Dom H. Leclercq. O. S. B., 2 vol. in-12 (Bibliothèque de l'enseignement de l'hist. ecclésiast.), *Lecoffre, Paris,* 1904

افريقية النصرانيّة

ليس صاحب هذا الكتاب من الحديثين في الكتابة فلو اطّلع القارئ على معجم العاديّات النصرانيّة والطقوس الذي يتولّى نشره الاباء البندكتيون تحت ادارة الاب ف. كبرول لوجد اسمهُ مكرّرًا في عدّة فصول تدلّ على سعة علمهِ . وقد خصّ تأليفهُ هذا بتاريخ النصرانيّة في بلاد افريقية منذ القرون الاولى للمسيح الى ظهور الاسلام. وهو تاريخ عظيم الشأن لما ظهر في افريقية من مشاهير الرجال كترتوليان والقديس قبريانوس والقديس اوغسطينوس اسقف بونه الشهير . وقد استفاد المؤلف لوضع كتابهِ من مصادر شتّى كمصنّفات الاقدمين والكتابات الحجريّة والآثار القديمة والاكتشفات الحديثة فنظم من كل ذلك عقدًا فريدًا يتحلّى بهِ جيد العلوم . وهذا الكتاب يجمع بين اللذّة والافادة لحسن سبكهِ وانسجام عبارتهِ مع وفرة تفاصيله التاريخيّة . ومما يُذكر فيُشكر ان الكاتب لا يروي شيئاً دون الدلالة على الاصل الذي نقل عنهُ وتعيين الصفحة وناهيك بذلك نفعاً لمن احبّ مراجعة الاصل او لاستدراك ما فات الكاتب او ليكون القارئ على بيّنة من صدق الرواة او لاغراض أُخرى غيرها . وهذا التدقيق في الروايات هو الذي دفع الطبّاع « ليكوفر » على مباشرة مجموع تواريخ كنسيّة تُتّخذ كدستور في المدارس الاكليريكيّة وعلى تفويض كتابتها الى رجال ذوي علم مستفيض. ومما توخّاه مؤلف هذا الكتاب انهُ لم يكتفِ بتسطير الاحداث التاريخيّة بل جعل تأليفهُ